

تغيرات سعر الصرف وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (٢٠٢٠-٢٠٢٤)^(*)

أ.م.د. أحمد عباس عبدالله

جامعة الفلوجة

كلية الإدارة والاقتصاد

ahmedabas67@uofallujah.edu.iq

الباحثة: زينة كمال طه

جامعة الفلوجة

كلية الإدارة والاقتصاد

cae.zkt@uofallujah.edu.iq

ISSN 2709-6475

DOI: <https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2023.4.3.20>

تاريخ النشر ٢٠٢٣/٣/٣٠

تاريخ قبول النشر ٢٠٢٢/٩/١٩

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٢/٩/١١

المستخلص

يهدف البحث إلى بيان أثر تغيرات سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراقي ونوعية هذا الأثر (إيجابياً كان أم سلبياً) طوال مدة البحث (٢٠٢٠-٢٠٢٤)، وقد توصل البحث المذكور الى عدد من الاستنتاجات لعل من أهمها تبين ان الاحتياطات الأجنبية الموجودة لدى البنك المركزي أثرت وبشكل واضح على سعر الصرف والمستوى العام للأسعار طوال المدة (٢٠٢٠-٢٠٢٤)، فضلاً عن التوصيات التي يوصي بها والتي من أبرزها من الضروري حصر الصلاحيات المتعلقة بسعر الصرف بيد البنك المركزي العراقي وعدم التدخل من قبل الجهات الاخرى بعملة ولعل أهمها ضرورة تنويع مصادر الدخل والايادات وعدم الاعتماد على الايرادات النفطية التي تتعرض للتذبذبات الحاصلة في السوق العالمية ارتفاعاً وانخفاضاً بين مدة وأخرى من أجل تعزيز وقوة سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية الأخرى.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، المتغيرات الاقتصادية، أسعار النفط.



مجلة اقتصاديات الأعمال

المجلد (٤) العدد (٣) ٢٠٢٣

الصفحات: ٣٥٥-٣٧١

(*) البحث مستل من رسالة الماجستير للباحثة الأولى.

Exchange rate changes and their impact on some macroeconomic variables in Iraq for the period (2004-2020)

Abstract

The research aims to show the impact of exchange rate changes on some macroeconomic variables in Iraq and the quality of this effect (positive or negative) throughout the research period (2004-2020). The Central Bank has clearly affected the exchange rate and the general level of prices throughout the period (2004-2020), as well as the recommendations it recommends, the most prominent of which is it is necessary to limit the powers related to the exchange rate in the hands of the Central Bank of Iraq and not to interfere by other authorities in a currency, perhaps the most important of which is the need to diversify sources Income and revenues and not relying on oil revenues that are exposed to fluctuations in the global market, up and down from one period to another in order to strengthen and strengthen the Iraqi dinar exchange rate against other foreign currencies.

Keywords: Exchange Rate, Economic Variables, Oil prices.

المقدمة:

يعد موضوع سعر الصرف وما يتعلق به من تغيرات من المواضيع المهمة التي حظيت بأهتمام دول العالم، لاسيما الكتاب والباحثين والدارسين في تلك الدول لمسألة من أثر على قيمة العملة المحلية وقوتها الشرائية مقابل العملات الأجنبية الأخرى في سوق صرف العملات الأجنبية لأن سعر صرف معناه عدد من الوحدات من العملة المحلية مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية خلال مدة زمنية محددة.

وبحثنا المذكور يسلط الضوء على تغيرات سعر الصرف وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية الحاصلة في الاقتصاد العراقي كالتضخم والناتج المحلي الاجمالي والانكشاف التجاري طوال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) وكيف كان هذا التأثير سلبياً أم إيجابياً وهو ما ستكشفه النتائج التي توصل لها البحث من خلال المواضيع التي تطرق لها والمتعلقة بالعنوان المذكور.

مشكلة البحث:

جاءت مشكلة البحث متزامنة مع الإجابة على التساؤلات الآتية:

- هل التغيرات سعر الصرف أثراً واضحاً على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق؟
- هل كان هذا الأثر إيجابياً أم سلبياً على بعض المتغيرات الاقتصادية المذكورة؟

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من خلال معرفة الاثر الذي تتركه تغيرات سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق طوال المدة البحث (٢٠٠٤-٢٠٢٠) وهل كان الأثر إيجابياً أم سلبياً.

فرضية البحث:

يستند البحث على فرضية مفادها (إن التغير في سعر الصرف أثراً إيجابياً أو سلبياً على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق).

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لسعر الصرف (المفهوم، الوظائف، الخصائص، أنواعه، النظريات):

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف Conception of Exchange Rate:

عرف سعر الصرف بأنه عدد الوحدات من العملة المحلية اللازم دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة الأجنبية، وبالإمكان عكس هذا التعريف لصالح العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية، وهذا ما يطلق عليه بسعر الصرف المحلي (خليل، ٢٠٠٧: ٨٣٨).
والتعريف الأكثر اعتماداً دولياً ينص على أن سعر الصرف هو السعر الأجنبي للعملة المحلية أو سعر وحدة واحدة من عملة محلية معبراً عنه بالعملة الأجنبية أو كمية العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من عملة المحلية (Dorbuch & Roger, 2001: 577).
بينما عرفه الباحثان بأنه عدد الوحدات من العملة المحلية التي يمكن مبادلتها بعدد من الوحدات من العملة الأجنبية خلال مدة زمنية معينة.

المطلب الثاني: وظائف أسعار الصرف Functions Exchange rate:

لسعر الصرف العديد من الوظائف التي يؤديها في عمليات التبادل التجاري والأنشطة الاقتصادية الأخرى وتتمثل هذه الوظائف بما يأتي: (أمين، ٢٠١٣: ٢٦)

١. الوظيفة القياسية:

إذ يعتمد العديد من المعاملات والاقتصاديون في عمليات التبادل التجاري الذي ينشأ بينهم على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة أسعار السلع والخدمات المحلية مع أسعار السلع نفسها في السوق الأجنبية، وفي هذا الصدد يمثل سعر الصرف حلقة الوصل والقياس بين الأسعار المحلية والأجنبية في السوق، لذلك يعد سعر الصرف وسيلة ملائمة للمنتجين المحليين من أجل قياس ومقارنة الأسعار المحلية لمختلف السلع والخدمات مع أسعارها في السوق العالمية ويعد سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار المحلية والأجنبية (سمية، ٢٠٠٩: ٨).

٢. الوظيفة التطويرية:

يستخدم سعر الصرف في عملية تطوير بعض الصادرات لبلد ما باتجاه سوق بلد آخر يتم التعامل والتبادل التجاري معه، أي بمعنى أن هناك ميزة نسبية لسلع البلد (أ) في سوق البلد (ب)، وبالتالي يتم تشجيع ورغم تلك الصادرات، فضلاً عن ذلك إنه يمكن أن يؤدي سعر الصرف أي الاستغناء عن مشروع صناعية معينة وتعويضها بالاستيراد، لأن أسعارها تكون أقل من الأسعار المحلية السائدة في السوق.

بينما يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم من أجل تشجيع استيراد سلع معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي الجغرافي بالنسبة للتجارة الخارجية للبلدان المتبادلة من خلال الدور الذي يؤديه في تطوير وتشجيع الصادرات الدول المعنية تجاه دولة أخرى، فضلاً عن إمكانية تعطيله لفروع صناعية معينة أو الاستغناء عنها وتعويضها بالاستيرادات الأقل سعراً من الأسعار المحلية مثلاً ارتفاع سعر الصرف الدولار أمام الين الياباني يشجع المتعاملين بالدولار على شراء السلع اليابانية الأرخص سعراً والاعتماد على جودة، مما ينعش الصادرات اليابانية أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة بهدف تشجيع هذه الصادرات (يمينه، ٢٠١٠: ٩).

٣. الوظيفة التوزيعية:

يمارس سعر الصرف هذه الوظيفة على مستوى الاقتصاد الدولي أو الخارجي، وذلك نتيجة ارتباطه بالتجارة الخارجية، إذ تقوم هذه الوظيفة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين دول العالم المختلفة، ولهذا يعمل سعر الصرف على دعم الوظيفة التوزيعية التي تقوم بها التجارة الخارجية من خلال توزيع الثروات الوطنية عن طريق التبادل التجاري، إذ تقوم التجارة الخارجية بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات بين مختلف بلدان العالم، ولأن سعر الصرف مرتبط بالتجارة الخارجية، فهو يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي وعملية تغيير القيمة الخارجية لعملة ما سواء بالارتفاع أو الانخفاض ستؤثر على حجم احتياطات البنوك المركزية في البلدان الأخرى (سمية، ٢٠٠٩: ٨).

وعليه يمكن لهذه الوظائف الثلاثة المتعلقة بسعر الصرف أن تؤدي دوراً مهماً في عمليات التبادل التجاري والأنشطة الاقتصادية الأخرى التي تجري بين دول العالم المختلفة.

خصائص سعر الصرف Characteristics Exchange Rate:

يتصف سعر الصرف بالعديد من الخصائص وهي كما يأتي:

١. التحكيم Arbitration:

وتعني هذه الخاصية وجود طرف ثالث في العملية بهدف تحقيق الربح، فمثلاً عند تحويل الدينار العراقي إلى الدرهم المغربي يتم استخدام عملة أخرى هي اليورو في عملية التبادل المذكورة، إذ يكون شراء العملة في السوق التي يكون فيها السعر منخفضاً وبيعها في السوق التي يكون فيها السعر مرتفعاً (يونس، ٢٠٠٧: ٢١٨).

فضلاً عن ذلك يوجد في هذه الخاصية أنواع أخرى من التحكيم فيما يتعلق بتبادل العملات ويمكن اختصار هذه الأنواع بالآتي:

أ. عمليات التحكيم المباشر:

هي العملية التي تتولد كنتيجة المقارنة بين سعر عملة معينة بدلالة عملة أخرى في مركزين ماليين مختلفين وفي وفق معين.

ب. عمليات التحكيم غير المباشر:

هذا النوع من الترجيح يظهر بتواجد ثلاث عملات مختلفة بحيث لا تكون إحدى هذه العملات مستعارة لدلالة إحدى العملتين الأخيرتين لكنها مستعارة بدلالة عملة ثابتة.

والمثال التالي يوضح نوع هذا التحكيم: (يونس، ٢٠٠٧: ٢١٩)

إذا افترضنا وجود ثلاث عملات هي: (الدولار، الجنيه الإسترليني، الين الياباني) ويتم التعامل بها في كل من نيويورك، لندن وطوكيو، مع افتراض أسعار الصرف السائدة في المراكز المالية الثلاث هي:

(١) جنيه إسترليني = (٢) دولار أمريكي = (٢٥٠) ين ياباني.

(١) دولار أمريكي = (١٣٠) ين ياباني.

فعملية المراجعة تكون كالتالي: يباع جنيه إسترليني بمقدار دولارين ثم يبادل الدولارين بالين الياباني فيحصل على (260) ين ياباني، وأخيراً يشتري ثانية جنيه إسترليني بمقدار (250) ين وبذلك يربح (10) ين.

ت. عمليات التحكيم على معدلات الفائدة:

ينشأ هذا النوع من التحكيم عندما يكون هناك فرق في معدلات الفائدة على عملة معينة في مركزين ماليين مختلفين (الطرش، ٢٠٠٥: ١٠٢).

٢. المضاربة Speculation:

تتم عملية المضاربة من أجل تحقيق الربح، وتكون إما على ارتفاع الأسعار أو انخفاضها، إذ يحقق المضاربون الربح عن طريق التنبؤ عن تغيرات الحاصلة في أسعار الصرف من أسعار العملات المختلفة في المستقبل ويجدون السوق الآجلة وسيلة لتحقيق عملياتهم.

ومن خلال عملية المضاربة يكون التعرض المباشر لأخطار الصرف، إذ يطلق على المضارب الذي يتوقع ارتفاع العملة المعنية بالمضارب على الصعود، أما عن المضارب الذي يتوقع انخفاض قيمة العملة فيسمى بالمضارب على الهبوط في سعر العملة (يونس، ٢٠٠٧: ٢٢٠).

٣. التغطية Coverage:

وفيما يتعلق بعملية التغطية فأنها تتم عن طريق اللجوء الى عمليات الصرف الآجل، وذلك لتفادي الأخطار الناتجة عن تقلبات في سعر الصرف (يونس، ٢٠٠٧: ٢٢١).
إذ يفهم من هذه الخاصية أن على المتعاملين في التجارة الخارجية اللجوء الى عمليات الصرف الآجلة للحد والتقليل من أخطار الصرف على قيمة عوائدهم بمدفوعاتهم بالعملة الأجنبية المتأتية من صفقات التجارة الخارجية.

المطلب الثالث: أنواع سعر الصرف Types Exchange Rate:

هناك أنواع عديدة من أسعار الصرف يمكن إجمالها بالآتي:

١. سعر الصرف الاسمي (NER) Nominal Exchange Rate:

يقصد بسعر الصرف الاسمي بأنه سعر العملة الأجنبية بدلالة وحدات من العملة المحلية أو بالعكس، أي سعر عملة محلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية (العباس، ٢٠٠٣: ٣).
وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى قسمين هما: (قدي، ٢٠٠٥: ١٠٣-١٠٤)
أ. سعر الصرف الرسمي: هو ذلك السعر المعمول به في المبادلات التجارية الرسمية.
ب. سعر الصرف الموازي: هو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، وقد يكون هناك أكثر من سعر صرف مواز لنفس العملة في الوقت نفسه.

٢. سعر الصرف الحقيقي (RER) Real Exchange Rate:

يحظى هذا النوع من أسعار الصرف بأهمية كبيرة بين جمهور الاقتصاديين والمهتمين بدراسة القيمة الحقيقية للعملة، كونه يأخذ بنظر الاعتبار مستوى الأسعار المحلية ومقارنتها بالأسعار السائدة في اقتصادات الشركاء التجاريين، لذا يمكن تعريفه بأنه عدد الوحدات الأجنبية المطلوب مبادلتها بوحدة واحدة من السلعة المحلية، فكلما ارتفع المستوى العام للأسعار المحلية مقارنة بمستواه في اقتصاد الشريك التجاري، كلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية والعكس صحيح (الداغر، ٢٠١٨: ٣٠٢).

كما يعرف بأنه ذلك السعر المقوم بعدد من السلعة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية (خضر، ٢٠١٢: ٢٠) ويمكن التعبير عنه بالعلاقة الآتية:

$$\text{سعر الصرف الحقيقي} = \frac{\text{سعر صرف الاسمي} \times \text{مؤشر الاسعار المحلية}}{\text{مؤشر الاسعار الاجنبية}}$$

ومن أجل توضيح تلك نفترض أن هناك بلدين هما العراق وتركيا، يكون سعر الصرف كالاتي: (Gregory, 2003: 15)

$$ER = \frac{En.Pdz}{Pus} \text{ ----- (1)}$$

إذ أن:

ER: يمثل سعر الصرف الحقيقي.

En: سعر الصرف الاسمي.

Pus: مؤشر الأسعار بالنسبة للسلع المتبادلة بتركيا (مؤشر الاسعار الاجنبية).

Pdz: مؤشر الأسعار بالنسبة للسلع المتبادلة في العراق (مؤشر الأسعار المحلية).

لذلك فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي، مقابل الليرة التركية يعكس الفرق بين القوتين الشرائيتين في تركيا والقوة الشرائية في العراق فكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي للدينار كلما انخفضت القدرة التنافسية للعراق تجاه تركيا وبالعكس.

٣. سعر الصرف الفعلي (EER) Effective Exchange Rate:

يعرف السعر الصرف الفعلي بأنه عدد الوحدات من العملة المحلية المدفوعة أو المقبوضة بعملة بلد ما مقابل معاملة دولية تكون قيمتها وحدة واحدة.

وهناك عاملان أساسيان لهما دوراً كبيراً في تحديد سعر الصرف الفعلي هما: (حميدات،

٢٠٠٠: ٧٦)

أ. عدد العملات الاجنبية التي تتكون منها سلة العملات.

ب. الأوزان النسبية المحددة لكل عملية أجنبية.

٤. سعر الصرف الفعلي الحقيقي Real Effective Exchange Rate:

يعد سعر الصرف الفعلي الحقيقي أحد المؤشرات المهمة التي يمكن أن يتم من خلالها معرفة

قيمة العملة الشرائية لسلة ما.

فإذا كان سعر الصرف الفعلي يعبر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف

عملة بلد ما تجاه العملات الأخرى خلال مدة زمنية معينة، فهذا يدل على أنه مؤشر ذو دلالة ملائمة

على تنافسية البلد تجاه البلدان الأخرى.

فإن سعر الصرف الفعلي الحقيقي يعني إخضاع سعر الصرف الفعلي الى التصحيح وذلك من

خلال إزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية السائدة في السوق.

ويمكن ان نعبر عن سعر الصرف الفعلي الحقيقي من خلال العلاقة الآتية:

(Yannick,2006:19)

$$Ea = \sum_{i=1}^N \left[\frac{A_i}{E_i P_i} \right] \text{ -----(2)}$$

إذ إن:

A_i : هي حصة الصادرات باتجاه البلد (i) من مجموعة حصة البلد المعني بالنسبة (A).

P : هو المستوى العام للأسعار في البلد (A).

P_i : هو المستوى العام للأسعار في البلد (i).

E_i : هو سعر الصرف الاسمي للبلد (i).

٥. سعر الصرف التوازني (EER) Equilibrium Exchange Rate:

هو ذلك السعر الذي يؤدي الى التوازن المستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد

والنمو بمعدل طبيعي (العباس، ٢٠٠٣: ٧).

كما يعرف بأنه الحالة التي تتعادل فيها الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة من العملة وهو

بهذا المعنى يمثل حالة توازن مستدامة لميزان المدفوعات إذا كان معدل نموه طبيعياً (Yahia,

2014:25).

نظريات المفسرة لسعر الصرف:

أولاً: نظرية تعادل القوة الشرائية:

تعود هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي (جوستاف كاسل) عندما اصدر كتابه بعنوان (النقود وأسعار الصرف الأجنبية) بعد عام ١٩١٤، ويرى كاسل إن سعر أي عملة يتحدد وفقاً للقوة الشرائية لهذه العملة في السوق المحلية مقارنة بقوتها الشرائية الخارجية، أي إن العلاقة بين عملة دولة معينة وعملة دولة أخرى يتحدد وفقاً للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين (Redrigger, 2005: 266).

إذ أن سعر الصرف لدولة ما يتحدد من خلال النسبة بين مستوى الأسعار الداخلية مقوماً بالعملة المحلية ومستوى الأسعار العالمية مقدراً بالعملة الأجنبية فإذا افترضنا أن: (عبدالعظيم، ١٩٨٧: ٤٦)

R: يمثل سعر الصرف.

Pa: مستوى الأسعار المحلية مقوماً بالعملة المحلية.

Pb: مستوى الأسعار العالمية مقدراً بإحدى العملات العالمية.

وعليه يمكن الحصول على سعر الصرف وفقاً لهذه النظرية:

$$R = pa/pb \dots \dots \dots (1)$$

وبصورة أخرى:

$$R * Pb = Pa \dots \dots \dots (2)$$

إذ أن منطوق هذه النظرية يقول بأن مستوى الأسعار المحلية يتكافأ مع سعر الصرف مضروباً في مستوى الأسعار العالمية، وكما هو معرف كان قياس مستويات الأسعار يتم عن طريق استخدام فكرة الأرقام القياسية للأسعار ويمكن إيضاح ذلك:

$$R1 = R * Pao / Pbo \dots \dots \dots (3)$$

R1: سعر الصرف الجديد.

Pbo: الرقم القياسي للتغير في الأسعار المحلية.

R: سعر الصرف القديم.

Pbo: الرقم القياسي للتغير في الأسعار العالمية.

وقد تبين من هذه الدراسات أن انحرافات القوة الشرائية عن أسعار الصرف ترجع إلى اختلاف زمن الدورة التجارية في الدولتين، وإن ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية في ظل افتراض سعر معين للصرف إنما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف تلقائياً، وهذا سيؤدي إلى زيادة كل من الاستيرادات والطلب على الصرف الأجنبي، وانخفاض كل من الصادرات وعرض الصرف الأجنبي، وتفترض هذه النظرية عدم حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي تنعكس على تكاليف الإنتاج (العرض) وأذواق المستهلكين والدخول (الطلب)، وتفترض عدم تدخل الدولة في التجارة الخارجية، أي هناك حرية للتجارة الخارجية، وفي ضوء هذه الفروض التي تعتمد عليها نظرية تعادل القوة الشرائية فإنه يمكن توجيه الانتقادات الآتية: (عبد، ٢٠١٣: ١٤)

١. صعوبة تقدير الأرقام القياسية للأسعار لمدة قادمة في المستقبل تزيد عن عام وصعوبة اختيار سنة الأساس لتحديد الأرقام القياسية للأسعار.

٢. تهمل النظرية العوامل الأخرى المؤثرة في تحديد سعر الصرف مثل الدخل وسعر الفائدة بين الدول واثار المضاربة، إذ أن مستوى الدخل من العوامل المؤثرة على الاستيرادات ومن ثم يؤثر في الطلب على العملة الأجنبية في أسواق النقد.
٣. تهمل النظرية اثر اختلاف مرونة الطلب السعرية في الصادرات واثار الرقابة في النقد الأجنبي واثار المديونية الخارجية واعباء الضرائب.
٤. النظرية غير مهتمة بتأثير تغيرات اذواق المستهلكين وظهور السلع البديلة في مستويات الأسعار المحلية ومن ثم تأثيرها في حساب سعر الصرف.
٥. عدم اهتمام النظرية بأثر التعريف الكمركية المانعة التي نسبته مرتفعة جداً من قيمة السلع المستوردة في معظم البلدان النامية مما يؤدي الى زيادة الأسعار المحلية لبيع السلع المستوردة، ومن ثم يتفاوت أثر التجارة الخارجية على القوة الشرائية مما يؤدي إلى تخفيض سعر الصرف اللازم لحدوث التوازن في ميزان المدفوعات.

ثانياً: النظرية النقدية في تحديد أسعار الصرف: Monetary model of the Exchange Rate

تشير النظرية النقدية (Money Approach) إلى أن أسعار الصرف إنما تتحدد عندما تتوازن أرصدة كل من الطلب والعرض الخاصين بالعملة الأجنبية، ومن المفترض أن عرض النقود في كل دولة إنما يتحدد مستقبلاً من خلال السلطة النقدية أي البنك المركزي في البلد المعني وما يعادله من مسميات في الاقتصادات المختلفة.

ومن ناحية أخرى فإن تحديد الطلب على النقود يتوقف على مستوى الدخل الحقيقي في الدولة وعلى المستوى العام للأسعار وعلى سعر الفائدة.

وبلاحظ كذلك انه كلما كان الدخل الحقيقي والأسعار مرتفعة كان طلب الأفراد ورجال الأعمال للأرصدة النقدية التي يطلبونها من يوم إلى آخر للقيام بمشترياتهم مرتفعاً ايضاً. ومن جانب آخر كلما كان سعر الفائدة مرتفعاً كلما كانت تكلفة العرض الخاصة بالاحتفاظ بالنقود مرتفعة، وبالتالي فإن طلب النقود يتناسب عكسياً مع سعر الفائدة فكلما كانت اسعار الفائدة مرتفعة كلما قلت الكمية المطلوبة من النقود، فعند مستوى معين من الدخل والأسعار فإن السعر الفائدة التوازني إنما يتحدد بتقاطع منحنيات طلب وعرض النقود في الدولة المعنية (خليل، ٢٠٠٧: ٨٩٠).

ولو افترضنا ان سوق الصرف الخارجي في حالة توازن ولو افترضنا أن السلطات النقدية في الدولة زادت من عرض النقود، فسوف يؤدي ذلك في الأجل الطويل الى زيادة متناسبة في المستوى العام للأسعار في تلك الدولة وتدهور في قيمة عملتها، كما تذهب الى ذلك نظرية تعادل القوة الشرائية فعلى سبيل المثال: لو قامت السلطة النقدية في كل من الولايات المتحدة ومصر بزيادة مقدار عرض النقود بنسبة (150%) ولم يحدث أي تغيير في مصر فمن المتوقع ان مستوى الأسعار يزداد بمقدار (10%) وان سعر صرف الدولار يزداد أي تتدهور قيمته بنسبة (10%) وليكن مثلاً كان (R=2) إلى (R=2.2) مع ملاحظة أن هذا سوف يتم ببطء لأن استجابة أسواق السلع والأسعار إنما تكون بطيئة (خضر، ٢٠١٢: ٤١).

وبلاحظ ان الزيادة في عرض النقود وانخفاض سعر الفائدة سيترتب على ذلك إنه في الولايات المتحدة سيؤثر على الأسواق المالية وعلى أسعار الصرف في الحال وسوف يقود هذا فوراً الى تخفيض قيمة الدولار بنسبة (16%) مثلاً الذي يفوق ويتعدى بكثير نسبة الـ (10%) تدهور في قيمة الدولار في الأجل الطويل طبقاً لنظرية تعادل القوة الشرائية ونتيجة لارتفاع مستوى الاسعار

في الولايات المتحدة مقارنة بمصر خلال تلك المدة، وبالتالي فإن قيمة الدولار ترتفع بنسبة (6%) وذلك لإزالة تجاوز سعر الصرف.

إن التدهور الزائد الذي حدث مباشرة في قيمة الدولار بعد أن زادت الولايات المتحدة من عرضها للنقد من أجل تخفيض سعر الفائدة وبصفة خاصة فإن انخفاض سعر الفائدة في الولايات المتحدة سينتج عنه زيادة في تدفق الاستثمارات المالية في الولايات المتحدة من الولايات المتحدة إلى مصر وهذا سيقود فوراً إلى تخفيض قيمة الدولار بنسبة (10%) الذي يفوق ويتجاوز مقدار الـ (10%) تدهور في قيمة الدولار في الأجل الطويل طبقاً لنظرية تعادل القوة الشرائية ونتيجة لارتفاع الأسعار في الولايات المتحدة مقارنة بمصر خلال الزمن أي عبر مدة من الزمن فإن قيمة الدولار ترتفع بمقدار (6%) وذلك لإزالة تجاوز سعر الصرف (علي، ٢٠١٥: ٢٤).

أي أن التدهور الحاد الذي حدث في قيمة الدولار يأتي بعد أن زادت الولايات المتحدة من عرضها للنقد وتخفيض سعر الفائدة لذلك اهتمت النظرية بتحليل العوامل المحددة لقيمة النقود ومستوى الأسعار وأسباب تقلب الأسعار تأثيرها على عرض النقود مما يؤثر على سعر الصرف وعلى النقيض من ذلك ظهرت نظريتان في تفسير قيمة النقود هما (نظرية كمية النقود ونظرية الدخل) وجهت الأولى جل اهتمامها إلى عرض النقود، واهتمت الثانية بالطلب على النقود (الحجار، ٢٠٠٩: ١٢٢).

ثالثاً: نظرية مستوى الإنتاج (النظرية الإنتاجية):

يرى أصحاب هذه النظرية أن سعر صرف عملة أي بلد يسير بنفس الاتجاه مع القوى الإنتاجية لذلك البلد بسبب الارتفاع الكبير في حجم وكفاءة الإنتاج لأن الزيادة الحاصلة في القطاعات المختلفة لأي اقتصاد بلد من شأنها أن تؤدي إلى زيادة حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى هذا البلد، الأمر الذي ينجم عنه حدوث زيادة في الطلب على العملة المحلية ثم يؤدي إلى حدوث تحسن في سعر الصرف المحلي ومن ثم زيادة الصادرات وانخفاض الاستيرادات الأمر الذي ينعكس إيجاباً على تحقيق فائض في ميزان المدفوعات.

وقد اكدت هذه النظرية على ضرورة تعويم العملة المحلية بشكل يتناسب مع مستوى انتاج الاقتصاد المحلي في جميع القطاعات وفي حالة انخفاض مستوى الإنتاج مع وجود سعر صرف للعملة مبالغ فيه فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الإنتاج والصادرات وارتفاع الأسعار المحلية بسبب التقييم المبالغ فيه لسعر العملة، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث انخفاض في الميزان التجاري ومن ثم يتسبب في حدوث عجز في ميزان المدفوعات، أما عند تقييم العملة بقيمة أقل من قيمتها الحقيقية فإن ذلك يؤدي إلى حدوث التضخم أي ارتفاع في أسعار السلع والخدمات المتأتي من زيادة الطلب الأجنبي على تلك السلع، الأمر الذي يسهم في حصول زيادة في الميزان التجاري ومن ثم الاسهام في تحقيق فائض في ميزان المدفوعات (عجمية والعقاد، ١٩٧٩: ٣٤٢).

رابعاً: نظرية تعادل معدلات الفائدة:

إن تغير معدل الفائدة له تأثير مباشر على طلب الأصول المالية الأجنبية التي بدورها تغير سعر الصرف وأول من صاغ هذه النظرية هو (كينز) ومضمون النظرية يركز على أسعار الفائدة في تفسير التغيرات في قيمة العملة بالخارج، إذ إن مستوى أسعار الفائدة المطبقة في بلدين مختلفين يجب أن يعكس التغيرات الحاصلة في أسعار الصرف ومنه يكون الاختلاف في معدلات الفائدة لدى

البلد يساوي معدل التدهور أو التحسن في قيمة العملة تجاه العملات الأخرى (Guillochon, 1998:182).

إن زيادة سعر الخصم في بلد ما من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حركة رؤوس الأموال نحو هذا البلد بهدف الاستثمار لأن سعر الفائدة المطبق في هذا البلد هو أعلى منه في البلدان الأخرى، وينتج عن ذلك زيادة في الطلب الأجنبي على العملة المحلية، ومن ثم ارتفاع سعر صرفها ومن ثم حدوث زيادة في حساب رأس المال ضمن ميزان المدفوعات، الأمر الذي يسهم في حصول فائض في هذا الميزان، والعكس يحصل تماماً عندما ينخفض سعر الخصم إذ يؤدي ذلك إلى انخفاض سعر الفائدة المحلي ثم زيادة العرض من العملة المحلية وخروج رؤوس الأموال بحثاً عن سعر فائدة مرتفع في الخارج، إذ تقل بذلك القيمة الخارجية للعملة المحلية وينعكس ذلك على انخفاض حساب رأس المال ومن ثم يسهم في حدوث عجز في ميزان المدفوعات (قدي، ٢٠٠٥: ١٢٠).

المبحث الثاني: مفهوم المتغيرات الاقتصادية الكلية وأنواعها: المطلب الأول:

١. مفهوم الاقتصاد الكلي Macroeconomic Concept:

إن الاقتصاد الكلي هو فرع من فروع علم الاقتصاد، والذي يهتم بالمتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج المحلي الإجمالي والمستوى العام للأسعار وعرض النقود في التداول ومستوى العمالة والبطالة ورأس المال والصادرات والاستيرادات وغيرها (صخري، ٢٠٠٥: ٨-٩). والاقتصاد الكلي هو فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يتعامل مع البنية والأداء والسلوك واتخاذ القرارات على المستوى الكلي (بوخاري، ٢٠١٠: ٤). وفي تعريف آخر، هو ذلك الفرع من فروع الاقتصاد والذي يهتم بدراسة وتحليل النشاط الاقتصادي الجمعي للمجتمع، ويتم ذلك التحليل من خلال نظريات العرض والطلب الكليين وتحديد محددات التوازن، فضلاً عن تحليله معدل التضخم ومعدل البطالة ومعالجتهما (الأفندي، ٢٠١٢: ١٨).

بينما ترى الباحثة بأن علم الاقتصاد الكلي هو ذلك العلم الذي يدرس كل المتغيرات الاقتصادية الكلية التي لها تأثير على النشاط الاقتصادي في البلد المعني كالناتج المحلي الإجمالي والبطالة والتضخم وغيرها.

٢. سياسات الاقتصاد الكلي Macroeconomic Policies:

وهي السياسات التي تنفذها الدولة في محاولة لتفادي الصدمات الاقتصادية الرئيسية التي قد يتعرض لها الاقتصاد في بلد ما مثل الكساد أو بغية تحقيق استقرار الاقتصاد ونموه، ويتحقق هذا من خلال نوعين من السياسات:

أ. **السياسة المالية:** وهي مجموعة من السياسات والإجراءات والتركيبات المتعلقة بالإيرادات والنفقات العامة يتم تنفيذها لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أو معالجة المشكلات الاقتصادية كالبطالة والركود وتحقيق الاستخدام الكامل والأمثل للموارد وتوجيهها بشكل يزيد من إسهامها في الدخل والإنتاج وتحديد الأسعار وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل (أوكليل، ٢٠١٧: ٤).

ب. **السياسة النقدية:** وهي مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية المتمثلة بالبنك المركزي من أجل تسيير حجم الكتلة النقدية الضرورية لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، وتعد السياسة النقدية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية لتحقيق الأهداف ذات الأولوية من حيث آلية العمل وتنظيم حجم الائتمان وتنظيم الأسواق النقدية وتحقيق النمو الاقتصادي (خضير وحزرة، ٢٠١٨: ٤٢٤)

٣. الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product:

يعد الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من المؤشرات والمعايير الاقتصادية التي يمكن الاستدلال من خلالها على تقدم البلد وتطوره وعليه يمكن تحديد أنواعه وعلى النحو الآتي:

أ. **الناتج المحلي الإجمالي النقدي (الاسمي) (بالأسعار الجارية):** قيمة السلع والخدمات النهائية المقاسة بأسعار السوق العادية، ومن عيوبه إنه لا يعكس التغير الحقيقي في الإنتاج. عندما ترتفع الأسعار من سنة إلى أخرى، يرتفع الناتج المحلي بسبب الزيادة في الأسعار وليس الكمية المنتجة.

ب. **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة):** هو قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال الأعوام المختلفة مقاسة بسعر واحد (سعر سنة الأساس) لتعكس الكمية الحقيقية فقط دون تغير في الأسعار.

وفيما يتعلق بالتوزيع الهيكلي للاقتصاد العراقي، نلاحظ ما يأتي: (وزارة التخطيط، ٢٠٢٠:

(٢)

١. شكلت الأنشطة السلعية (46.4%) من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الأساسية الجارية: احتل نشاط النفط الخام صدارة إجمالي الأنشطة السلعية حيث ساهم بنسبة (٦٥.١%) من إجمالي هذه الأنشطة. أما نشاط الزراعة والغابات وصيد الأسماك فقد جاء في المرتبة الثانية، إذ يساهم بنسبة (12.5%) من إجمالي الأنشطة السلعية، فيما يساهم نشاط الكهرباء والماء بنسبة (8.3%) من تلك المجموعة، علماً أن الأنشطة السلعية تتمثل في: أنشطة (الزراعة، الغابات، صيد الأسماك، التعدين واستغلال المحاجر، الصناعة التحويلية، الكهرباء والمياه، البناء والتشييد)
٢. وساهمت الأنشطة التوزيعية المتمثلة في التجارة والنقل والاتصالات والبنوك وأنشطة التأمين بنسبة (21.2%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.
٣. ساهمت الأنشطة الخدمية المتمثلة في أنشطة خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية ونشاط ملكية دور السكان بنسبة (32.4%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

ويتصدر الناتج المحلي الإجمالي الذي يقيس مجمل قيم السلع والخدمات التي تقوم الدولة بإنتاجها مفاهيم الاقتصاد الكلي، وذلك لكونه أكثر المعايير شمولاً ويعد الناتج المحلي الإجمالي جزء من الحسابات القومية التي تعد بمثابة مجموعة متكاملة من الإحصاءات التي تتيح أمام صانعي السياسات إمكانية تحديد ما إذا كان الاقتصاد يشهد حالة من الانكماش أو التوسع أو حتى تقويم النشاط الاقتصادي ومدى كفاءته وصولاً إلى قياس الحجم الاقتصادي الكلي (الحبيب، ٢٠١١: ١٧٣)، لذلك يعد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من أهم المؤشرات الاقتصادية المستخدمة لتحديد مستوى النشاط الاقتصادي واتجاهه وسرعة نموه، ويقصد بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (القيمة السوقية بالأسعار الجارية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد معين مطروحاً منها عامل التضخم في مدة زمنية معينة)، وإن زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تعني زيادة في مستوى النشاط الاقتصادي مما يكون له أثر إيجابي في سعر الصرف، أي إن زيادة الناتج المحلي تؤدي إلى انخفاض سعر

الصرف وان العلاقة عكسية بينهما (ابكر وشرف الدين، ٢٠١٣: ٣٠). ومن ناحية أخرى فإن تخفيض قيمة العملة يؤدي الى تغير في الميزان التجاري حيث تنخفض الاستيرادات نتيجة ارتفاع قيمتها وزيادة حجم الصادرات لانخفاض قيمتها في الاسواق الخارجية اي زيادة تنافسية الصادرات مقابل الاستيرادات.

المطلب الثاني:

١. الإيرادات النفطية Oil Revenue:

إن متغير اسعار النفط الخام يعد من أكثر المتغيرات تقلباً في الاقتصاد العالمي وهذه التقلبات غالباً ما تنزامن مع التقلبات في سعر صرف الدولار، إذ ترتبط سعر النفط تاريخية بالدولار الأمريكي الذي يعد العملة التسعيرية النفط الخام، والإيرادات المتأتية منه تودع بالدولار الأمريكي ولذلك تتأثر هذه الإيرادات بالتقلبات التي تحصل في سعر صرف الدولار الأمريكي سواء بالارتفاع أم بالانخفاض، لذلك يؤدي الارتفاع في أسعار النفط الخام بالنسبة للدول المصدرة للنفط إلى تحسين قيمة عملاتها مقابل عملات الدول الأخرى، وانتقال الأثر من أسعار النفط إلى سعر الصرف يكون بشكل غير مباشر عن طريق العوامل الأخرى المرتبطة بأسعار النفط كالميزان التجاري والحساب الجاري والاحتياطيات الدولية وهذه العوامل بدورها تؤدي الى تغير سعر الصرف (خضير، ٢٠١٤: ٢٧٥).

٢. درجة الانفتاح الاقتصادي Degree of Economic Openness:

يترتب على تحرير تجارة السلع زيادة منافسة الاستيرادات للمنتجات المحلية مما يؤدي إلى تقليص مجمل أو معدل نشاط المنشآت الصناعية ومن ثم ارتفاع معدل البطالة، وما يتبعه من قيود اجتماعية واقتصادية، ويتم قياس درجة الانفتاح الاقتصادي بمدى انفتاح الدولة على العالم الخارجي تجارياً ويمكن التعبير عن ذلك بقسمة اجمالي الصادرات والاستيرادات على اجمالي الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، فكلما كان تعامل الدولة كبيراً مع العالم الخارجي كلما زادت درجة الانفتاح، ودرجة الانفتاح الكبيرة عادة ما تعرض الدولة لبعض الصدمات الخارجية، إذ يؤثر ذلك على الصادرات والاستيرادات وسعر الصرف، وكذلك أن مستوى انفتاح التدفقات الرأسمالية للداخل أو الخارج يؤثر بدرجة كبيرة ومباشرة في سعر الصرف، فإذا كانت هذه التدفقات بصورة كبيرة تفوق الطاقة الاستيعابية للاقتصادات المحلية، الامر الذي يؤدي الى زيادة الاحتياطيات الاجنبية وارتفاع قيمة العملة المحلية ويحدث العكس في حالة هروب رأس المال إلى الخارج مما يعكس ذلك سلباً على قيمة العملة المحلية (ابكر وشرف الدين، ٢٠١٣: ٣١).

٣. الاحتياطيات الأجنبية Foreign Reserves:

تعرف الاحتياطيات الاجنبية بأنها مجموع العملات الاجنبية والسبائك الذهبية والسندات المودعة لدى البنوك المركزية والسلطات النقدية في البلد المعني. وفيما يتعلق بالعراق فقد سهل على البنك المركزي بالحصول على العائدات النفطية المرتفعة في بعض الاعوام في تكوين احتياطياته الاجنبية إذ تدخل الإيرادات العامة من العملة الاجنبية المتأتية من خلال مبيعات النفط في الاسواق العالمية الى البنك المذكور والى وزارة المالية بعد ان يتم استقطاع ما نسبته (5%) كتعويضات الحرب لدولة الكويت، فضلاً عن معالجة أزمته الداخلية والديون الخارجية المترتبة عليه ويمكن ان تنقسم الإيرادات المتأتية من النفط الى قسمين:

الأول: استيرادات الحكومة ومتطلباتها بصورة مباشرة، الثاني: ما تبقى الى البنك المركزي ليستخدم في تمويل استيرادات القطاع الخاص عن طريق نافذة العملة مقابل الحصول على الدينار العراقي لتمويل نفقاتها العامة، وما يتبقى منه يتم اضافته الى الاحتياطي لدى البنك المركزي، إذ انتهج البنك المركزي بعد عام (٢٠٠٣) سياسة نقدية تمكن من خلالها إدارة عرض النقد وذلك من اجل المحافظة على المستوى العام للأسعار، وكذلك لتحسين سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، فقد قام البنك المركزي بتطبيق اسلوب المزادات اليومية ابتداء من ٢٠٠٣/١٠/٤ عن طريق بيع وشراء العملة الاجنبية مستندا في ذلك الى ما متوافر لديه من الاحتياطات العملات الاجنبية يمكن من خلال هذا الاسلوب التأثير على الكتلة النقدية وضبط نسب السيولة عبر نافذة العملة والتي ستكون من جانبيين هما :

١. جانب المشتريات مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية ودوائر الدولة المختلفة.
٢. جانب المبيعات أي مبيعات البنك المركزي الى المصارف والمؤسسات المالية الوسيطة وكما هو موضح في الجدول (1)، فضلاً عن ذلك يبين الجدول المذكور حجم الاحتياطات الأجنبية الموجودة لدى البنك المركزي العراقي التي شهدت ارتفاعاً وانخفاضاً طوال مدة البحث (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

الجدول (1) تطور مبيعات ومشتريات البنك المركزي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) (مليون دينار) بالأسعار الثابتة (٢٠٠٧=100)

السنوات	مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية	مبيعات البنك المركزي	الاحتياطات الأجنبية	الفرق بين المبيعات والمشتريات
(1)	(2)	(3)	(4)	
2004	10402	6108	10109	4294
2005	14930	10462	17846	4468
2006	18110	11175	26158	6935
2007	26700	15980	38375	10720
2008	4580	25869	58958	19981
2009	23.013	33992	52224	(-10979)
2010	41004	36171	59263	4833
2011	51003	39798	71119	11205
2012	57004	48649	81312	8355
2013	62000	55678	90097	6322
2014	47515	54463	76973	(-6948)
2015	32450	44304	63435	(-11854)
2016	25653	33524	53106	(-7871)
2017	40335	42201	57893	(-1864)
2018	52229	47133	76017	5096
2019	58851	51127	79918	7724
2020	30730	44080	78293	(-13350)

البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث النشرة السنوية لسنوات متفرقة.

* القيم بين قوسين (سالبة).

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الواردة في الجدول (1).

٤. أسعار النفط في الاسواق العالمية Oil Prices in World Markets:

شهدت أسعار النفط في الاسواق العالمية تذبذباً واضحاً (ارتفاعاً وانخفاضاً) لاسيما خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) بسبب ما تتعرض له الأسواق العالمية من صدمات خارجية وداخلية أثرت

وبشكل واضح على البلدان المنتجة لهذه المادة لاسيما (العراق) الذي يعتمد وبشكل أساسي على القطاع النفطي في الحصول على الإيرادات من أجل دعم الموازنة العامة، إذ نلاحظ من خلال بيانات الجدول (2) الذي تم تحويل أسعاره من (الدولار الأمريكي) إلى (الدينار العراقي) إنه خلال عام (٢٠٠٤) وهو العام الذي تولت فيه قوات الاحتلال الأمريكي زمام الأمور ومسؤولية الإشراف على إنتاج وتسويق النفط العراقي بعد احتلاله عام (٢٠٠٣)، وتغير نظام الحكم السياسي فيه. فقد بلغ سعر برميل النفط الواحد (49402) دينار عام ٢٠٠٤، ليرتفع بعد ذلك إلى (70656) دينار عام ٢٠٠٥، بعد استقرار الأوضاع الأمنية نوعاً ما في عدد من مناطق العراق، ثم ارتفع هذا السعر مرة أخرى ليصل إلى (83622) دينار عام (٢٠٠٧)، وبعد مرور عام على هذه الزيادة ارتفع مرة أخرى ليصل إلى أعلى مستوى له إذ بلغ (110315.1) دينار عام (٢٠٠٨)، بسبب زيادة الطلب العالمي من قبل الدول الكبرى على هذه المادة وقلة المعروض منها في الأسواق العالمية لاسيما خلال النصف الأول من العام المذكور غير إن هذا الارتفاع لم يدم طويلاً فبعد مرور ستة أشهر على هذه الزيادة انخفض سعر برميل النفط إلى ما يقارب (70920) دينار عام ٢٠٠٩، بعد حدوث الأزمة المالية العالمية عام (٢٠٠٨)، وما رافقها من أحدث أثرت على الاقتصاد العالمي بصورة عامة والاقتصاد العراقي خاصة لاسيما ما يتعلق بانخفاض حجم الإيرادات التي كان يحصل عليها من جراء تصديره لهذه المادة.

وبعد مرور عام على هذه الأزمة شهدت أسعار النفط زيادة مرة أخرى لتصل إلى (90889.5) دينار عام (٢٠١٠)، ثم ارتفعت من أخرى بعد تعافي الاقتصاد العالمي من تداعيات الأزمة المذكورة ليصل إلى أعلى مستوى لها إذ بلغت (131931) دينار عام (٢٠١٣)، ثم انخفضت قليلاً لتصل إلى (114116) دينار عام (٢٠١٤) وهو العام الذي شهد سيطرة المصالح المسلحة على عدد من المحافظات العراقية، وهو ما أدى إلى أرباك الوضع الأمني في العراق وعلى ضوء ذلك انخفضت أسعار النفط إلى (59606.6) دينار عام (٢٠١٥)، ثم انخفضت مرة أخرى إلى ما قيمته (49725) دينار عام (٢٠١٦)، بسبب العمليات العسكرية التي كانت تجري في تلك المحافظات، وبعد مرور عام على تحرير المحافظات المذكورة واستقرار الوضع الأمني في العراق شهدت أسعار النفط ارتفاعاً واضحاً، إذ وصل سعر البرميل الواحد إلى (64209) دينار عام (٢٠١٧)، ثم ارتفع إلى (82212) دينار عام (٢٠١٨)، غير أن هذا الارتفاع لم يمر عليه عاماً واحداً يشهد انخفاضاً مرة أخرى ليصل إلى (7534) دينار عام (٢٠١٩)، والشئ اللافت للنظر أنه ما أن حل عام (٢٠٢٠)، إلا وقد شهد أزمة أخرى تمثلت هذه المرة ببروز أزمة (لجائحة كورونا) التي أحدثت شللاً واضحاً في الاقتصاد العالمي مذكورة بأزمة الكساد العالمي لعام (١٩٢٩)، فانخفضت أسعار النفط ليصل سعر البرميل الواحد إلى (46892) دينار عام (٢٠٢٠)، وهذا الانخفاض أثر وبشكل واضح على الاقتصاد العراقي (الريعي) الذي يعتمد على الإيرادات المتأتية من النفط في تمويل أنشطة الاقتصادية المختلفة.

الجدول (2) تطور أسعار النفط في السوق العالمية خلال المدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤) (مليون دينار)

السنوات	سعر برميل النفط بالدينار
٢٠٠٤	49402
٢٠٠٥	70656
٢٠٠٦	84075
٢٠٠٧	83622
٢٠٠٨	110315.1

السنوات	سعر برميل النفط بالدينار
٢٠٠٩	70920
٢٠١٠	90889.5
٢٠١١	126776
٢٠١٢	131931
٢٠١٣	126896
٢٠١٤	114116
٢٠١٥	59606.6
٢٠١٦	49725
٢٠١٧	64209
٢٠١٨	82212
٢٠١٩	75348
٢٠٢٠	46892

المصدر: الموقع الرسمي لمنظمة أوبك متاح على الرابط:

<http://oapecdbsys.oapecorg.org:8081/ords/f?p=100:33::::RP::>

الاستنتاجات:

- توصل البحث الى عدد من الاستنتاجات وهي كما يأتي:
١. يعد سعر الصرف واحداً من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤدي دوراً مهماً في اقتصادات دول العالم بشكل عام والعراق بشكل خاص.
٢. تبين ان الاحتياطات الأجنبية الموجودة لدى البنك المركزي أثرت وبشكل واضح على سعر الصرف والمستوى العام للأسعار طوال المدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤).

التوصيات:

- توصل البحث إلى عدد من التوصيات وهي كالآتي:
١. ضرورة تنويع مصادر الدخل والإيرادات وعدم الاعتماد على الإيرادات النفطية التي تتعرض للتذبذبات الحاصلة في السوق العالمية ارتفاعاً وانخفاضاً بين مدة وأخرى من أجل تعزيز وقوة سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية الأخرى.
٢. لا بد للقائمين على الاقتصاد العراقي الاطلاع على تجارب بعض الدول في هذا المجال من أجل الاستفادة منها في معالجة بعض الاختلالات التي تصيب الاقتصاد العراقي وعملته المحلية.
٣. من الضروري حصر الصلاحيات المتعلقة بسعر الصرف بيد البنك المركزي العراقي وعدم التدخل من قبل الجهات الأخرى بعمله.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

١. ابكر، عماد يعقوب وشرف الدين، أبو القاسم عبدالله، (٢٠١٣)، سعر الصرف في السودان: دراسة تحليلية باستخدام الانحدار الخطي المتعدد والشبكات العصبية، المؤتمر العلمي الدولي الرابع لاتحاد للإحصائيين العرب، المحور الثالث.
٢. الأفندي، محمد احمد، (٢٠١٢)، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط٢، دار الكتاب الجامعي، اليمن.
٣. أمين، رشيد، (٢٠١٣)، سياسة سعر الصرف كأداة التسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، لبنان.
٤. أوكيل، حميد، (٢٠١٧)، محاضرات في الاقتصاد الكلي مع تمارين ومسائل محلولة، مطبوعة بيد غواجية، جامعة العقيد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.

٥. بوخاري، لحلو موسى، (٢٠١٠)، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، ط١، مكتبة الحسن العصرية، بيروت.
٦. الحبيب، فايز إبراهيم، (٢٠١١)، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط٦، مطابع الفرزدق، الرياض.
٧. الحجار، بسام، (٢٠٠٩)، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، ط١، دار المنهج اللبناني، بيروت.
٨. حميدات، محمود، (٢٠٠٠)، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
٩. خضر، زاهر عبدالحليم، (٢٠١٢)، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر، غزة.
١٠. خضير، ايمان عبد، (٢٠١٤)، قياس وتحليل العلاقة بين أسعار النفط وسعر الصرف الدولار في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد (٢٠)، العدد (٧٩)، العراق.
١١. خضير، منعم احمد وحزمة، حارث عدنان محمد، (٢٠١٨)، أثر السياسة النقدية في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٥)، بحث منشور، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (١)، العدد (٤١)، العراق.
١٢. خليل، سامي، (٢٠٠٧)، الاقتصاد الدولي، الكتاب الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة.
١٣. الداغر، محمود محمد، (٢٠١٨)، علم الاقتصاد الكلي نظريات وسياسات، دار السيسان للطباعة والنشر، بغداد.
١٤. سمية، موري، (٢٠٠٩)، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
١٥. صخري، (٢٠٠٥)، التحليل الاقتصادي الكلي، ط٥، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
١٦. الطرش، طاهر، (٢٠٠٥)، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
١٧. العباس، بالقاسم، (٢٠٠٣)، سياسات سعر الصرف، سلسلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الاقطار العربية، العدد (٢٣)، الكويت.
١٨. عبد، أياد عبد حماد، (٢٠١٣)، العلاقة بين اسعار الصرف والميزان التجاري في ظل المنهج النقدي في بلدان نامية مختارة - مع إشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
١٩. عبدالعظيم، حمدي، (١٩٨٧)، سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة، مكتبة النهضة، القاهرة.
٢٠. عجمية، محمد عبد العزيز والعقاد، مدحت محمد، (١٩٧٩)، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، ط١، دار النهضة العربية، بيروت.
٢١. علي، بن قندور، (٢٠١٥)، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٣)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
٢٢. قدي، عبدالمجيد، (٢٠٠٥)، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ط٢، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكلون، الجزائر.
٢٣. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء مديرية الحسابات القومية، مجاميع إحصائية متفرقة.
٢٤. يمينة، درقال، (٢٠١٠)، دراسة تقلبات اسعار الصرف في المدى القصير - اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر.
٢٥. يونس، محمود، (٢٠٠٧)، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

26. Bouchtu, Yahaia, (2013- 2014), The study of the determinants of the exchange rate of the Algerian PHD theses, Abu Bakr Ben kaid University Algeria.
27. Dornbusch, Reger, Stanley Fischer & Richards startz, (2001), Macroeconomics Eleventh Edition, University of Washington, USA.
28. Gregory, Mankiw, (2003), Macroeconomic edition of Book, France.
29. Guluochon, Bernard, (1998), Economie International edition, Dunod, Paris.
30. Redriger Porbush, (2005), exchange rate and inflation the ill press, combrriage USA.
31. Yannick Marquet, (2006), conferencesur commerce finance.

